

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية Strategies for transitioning to a green economy in developing countries that are parties to international environmental agreements

جعيرن عيسى

المركز الجامعي بطل المقاومة الشعبية الشريف
بوشوشة أفلو/ الجزائر
مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية/ الجزائر
a.djairene@cu-aflou.edu.dz

قسام أم الخير

المركز الجامعي بطل المقاومة الشعبية الشريف
بوشوشة أفلو/ الجزائر
مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية/ الجزائر
o-kessam@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2025/10/22

تاريخ القبول: 2025/03/28

تاريخ النشر: 2025/07/06

الملخص:

إن حرص الدول النامية على القيام بتنمية اقتصادية مستدامة جعلها تتبنى الاقتصاد الأخضر، معتمدة في ذلك على استراتيجيات تنمية مبنية على آليات ذات أبعاد بيئية، وباعتبار الدول النامية أطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية ذات خصوصية بيئية وتنموية كان من الأنسب التوجه نحو تكريس استراتيجيات وآليات خضراء لوضع أسس سليمة لتجسيد اقتصاد أخضر- إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من العراقيل والتحديات، وهذا ما جعل المجتمع الدولي يعطي أهمية لمساعدة الدول النامية بغية تحقيق التنمية وحماية البيئة معا، وعليه تأتي هذه الدراسة للوقوف على مفهوم الاقتصاد الأخضر واستراتيجيات نجاحه في اقتصاديات الدول النامية وأهم التحديات والعراقيل، وتبيان دور التعاون الدولي و مبادراته في التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر - البيئة - الدول النامية - استراتيجيات

Abstract:

The keenness of developing countries to achieve sustainable economic development has made them adopt the green economy, relying on development strategies based on mechanisms with environmental dimensions. Considering that developing countries are parties to international environmental agreements with environmental and developmental specificity, it was more appropriate to move towards

المؤلف المرسل

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

devoting green strategies and mechanisms to establish sound foundations for embodying a green economy, but they still face many obstacles and challenges. This is what made the international community give importance to helping developing countries in order to achieve development and protect the environment together

.Keywords: Green Economy - Environment - Developing Countries - Strategies.

مقدمة:

ظهرت مبادرة الاقتصاد الأخضر في بداية الأمر كخطاب سياسي، وبعد صدور وثيقة "المستقبل الذي نريده من نتائج مؤتمر ريو 02، والتأكيد على مفهوم الاقتصاد الأخضر- كأداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر تعتمد على النمو الأخضر ويُنظر إليها على أنها طريق محتمل لتحقيق الاستقرار المالي العالمي، أصبح الاقتصاد الأخضر مطلباً أساسياً وحتمياً لإيقاف التدهور البيئي، إذ وُصف بأنه أداة لتعبئة البلدان نحو التنمية المستدامة، ويمكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر- من خلال الاهتمام بعدة قطاعات ذات أولوية، منها الزراعة الغابات والمياه والسياحة، والاستناد إلى جملة أدوات تمكينية (الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، المباني الخضراء والوظائف الخضراء)، لذلك أقرت العديد من الدول أهمية وضع خطط وطنية للاقتصاد الأخضر أو إدماج الاقتصاد الأخضر في خططها.

ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر- الذي يمكن أن يساعد العديد من الدول النامية إلى التحول باتجاه جديد في تنمية تضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة¹، ولا يتأتى ذلك إلى من خلال تجسيد التعاون الدولي لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى النامية وتمويل ذلك، فإمكانية تحقيق فرص للتآزر بين الاستدامة البيئية والاقتصادية في البلدان النامية وأخذ القضايا البيئية في الاعتبار في قراراتها الاستثمارية الخضراء يحتاج لإرادة هاته الدول من جهة وتجسيد التعاون الدولي على أرض الواقع من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات والمساعدة على توفير الشروط التمكينية لتبني الاقتصاد الأخضر .

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر- والاستراتيجيات الممكنة للدول النامية لضمان تنمية اقتصادية تحترم المعايير البيئية، وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية :

في مدى تأثير استراتيجيات نجاح الاقتصاد الأخضر- في الحفاظ على البيئة في الدول النامية ودور التعاون الدولي في تبني الاقتصاد الأخضر في الدول النامية؟.

¹- OECD ,Green Growth and Developing Countries, June 2012,p05

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الدراسة، بانتهاج خطة بحث تطرقنا فيها إلى ماهية الاقتصاد الأخضر ودواعي تبنيه ومن ثم إلى استراتيجيات نجاحه في البلدان النامية وكذا دور التعاون الدولي في ذلك.

1. الاقتصاد الأخضر ودواعي تبنيه في البلدان النامية

البلدان النامية ومع ضعف اقتصادياتها إلا أنها ومن باب النظر الى المستقبل، ولتحقيق التنمية المستدامة عمدت الى تبني الاقتصاد الأخضر ورغم مشاركتها القليلة نسبيا في تدهور البيئة، إلا انها تعي جيدا ضرورة الحفاظ على البنية العامة للبيئة والمناخ، وتعمل على تنفيذ التزاماتها الدولية، لا سيما ان فكرة الاقتصاد الأخضر لا تعيق تنميتها بل تحقق نمو اقتصاديا واجتماعيا وتحافظ على بيئتها.

2.1 نشأة الاقتصاد الأخضر:

استخدمت عبارة الاقتصاد الأخضر " لأول مرة في عام 1989 في تقرير أشار إلى أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون قوة دافعة في معالجة القضايا المتعلقة بالسياسات البيئية، وإزالة الغابات الاستوائية، وفقدان الموارد في العالم النامي وذلك لارتباط تسمية "الأخضر" بإيديولوجية السياسية الخضراء التي تركز على تحقيق الأهداف البيئية من خلال إشراك النشاط الديمقراطي والشعبي، وكذا كيفية استجابة السياسات للآزمات العالمية المتزايدة، وقد تبنت معظم المجتمعات النامية والمتقدمة هذا المفهوم في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، كما اتفقت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية على تسهيل التوعية بمفهوم الاقتصاد الأخضر¹.

شهد مؤتمر ريو 02 تحديات خلال المفاوضات بين الدول الأعضاء بسبب قضايا مثل:

عدم كفاية المبادئ العالمية لما تشمله بالفعل تدابير سياسة الاقتصاد الأخضر- وكيفية تكاملها مع الأولويات الوطنية² وفي الإشارة للدول النامية أكد أنجيل جوريا؛ الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انه " لا يمكن أن يكون لدينا مستقبل مشترك إذا تركنا وراءنا الشرائح الضعيفة من سكاننا، الذين غالبا ما يكونون الأكثر تضررا من تغير المناخ.....ويجب أن يتم وضع سياساتنا مع وضع مستقبل أطفالنا في الاعتبار، يحتاج القادة إلى التفكير بشكل أكبر والتصرف بشكل أكبر، إن هذا التحول الجذري يتطلب تغييراً نظامياً عميقاً، ونحن جميعاً جزء من هذا النظام، وإن الموجة الخضراء آخذة في الارتفاع وسوف تتجاوز القواعد الاقتصادية القديمة"³.

¹- Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards, Exploring green economy strategies and policies in developing countries, Int. J. Green Economics, Vol. 10, Nos. 3/4, 2016, P341

²- Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards, op.cit., p.340

³- GREEN GROWTH, PAGE, OECD and all, Principles, priorities and pathways for inclusive green economies: Economic transformation to deliver the SDGs, p.04.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية

البيئة

وبعد أشهر من المفاوضات اتفقت الحكومات على أن الاقتصاد الأخضر أداة مهمة للتنمية المستدامة، واتفقوا أنه يجب أن يدفع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع مع الحفاظ على الاداء الصحي للنظم البيئية للأرض¹ وتعتبر أهداف مؤتمر ريو 02 الاقتصاد الأخضر باعتباره عدسة للتركيز على الأهداف الاقتصادية والبيئية واغتنام الفرص لتحقيقها في وقت واحد²، والأهم من ذلك ان الوثيقة الختامية للمؤتمر تعترف ايضا بان بناء القدرات وتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات سيكون امرا بالغ الأهمية لتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر وفي هذا السياق دعت الامم المتحدة الى العمل مع الشركاء لتقديم الدعم للبلدان النامية وتطوير مجموعة الادوات وأفضل الممارسات والمنهجيات والنماذج والمنصات للمساعدة في تصميم سياسات الاقتصاد الأخضر وتنفيذها³.

وتبنت وثائق مؤتمر ريو 02 مزيج من التدابير السياسية التي تشمل التنظيمية والطوعية وغيرها المطبقة على المستوى الوطني، علاوة على ذلك، ينبغي للسياسات التي تنظر فيها الحكومات ألا تدعم القضاء على الفقر وتعزيز رفاهية الإنسان وخلق فرص العمل فحسب، بل ينبغي أن تدعم أيضا الاستخدام الكفء للموارد والطاقة، والحد من استخدام الكربون وانبعاثاته، والابتكار التكنولوجي، وحماية البيئة. وتهدف بعض البلدان النامية والمتقدمة إلى استغلال أوجه التآزر بين هذه السياسات⁴.

2.1 تعريف الاقتصاد الأخضر

استخدمت كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، وقد تشير إلى المنتج والصناعة والشركة والعمل، والعملية أو المؤسسة الذي يحافظ على الطاقة والموارد، ويولد الطاقة النظيفة والمتجددة، ويقلل من النفايات ويعيد البيئة والتنوع البيولوجي.

تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2011: بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والعجز البيئي، علاوة على ذلك، فهي منخفضة الكربون، وفعالة في استخدام الموارد، وشاملة اجتماعيا وهذا التعريف يركز على تحسين الحالة المعاشية لأفراد المجتمع والسعي على رفع مستواه المعيشي في ظل العدالة الاجتماعية بشكل مستدام وانه في سبيل تحقيق ذلك لا يجب أن يشكل خطرا على البيئة ولا يسبب ندرة في الموارد الطبيعية. ان لتحقيق تنمية منصفة ومستدامة يجب تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

¹ - United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, A Guidebook to the Green Economy Issue 4: A guide to international green economy initiatives, June, 2013,p05.

² - Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards,op.cit.,p341

³ - United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA,op.cit.,p05.

⁴ - Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards, op.cit.,p341

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

كما يعرف الاقتصاد الأخضر- بأنه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين معيشة المجتمع، والإنصاف فيما بين الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة، وتقليل المخاطر البيئية ومعالجة الموارد الطبيعية وتآكلها.¹

وتعتبر وثيقة تحالف الاقتصاد الأخضر على ان المفهوم باعتباره اقتصادا مرنا يخلق بيئة لنوعية حياة أفضل للجميع ضمن الحدود البيئية للكوكب.²

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو الأخضر- كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهية المجتمع³ وهذا التعريف تبنته مختلف الدول على اختلاف توجهاتها وأنظمتها، فاعتبرت الاقتصاد الأخضر وسيلة من وسائل النمو الاقتصادي أو بتعبير آخر أدخلت العنصر البيئي كمتغير أساسي على نماذج النمو أنها تسعى الى خلق نموذج تنموي جديد قائم في جزء مهم وأساسي منه على إضافة العنصر البيئي كمتغير أساسي في النماذج التنموية القائمة او التي قد تقترح مستقبلاً، فالاقتصاد الأخضر لا يسعى الى التقليل من حجم الاستثمارات بل على العكس يسعى الى الرفع من حجمها في مختلف البلدان حتى تتحقق الاهداف الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويقلص الفوارق بين مختلف المناطق والافراد حتى لا تكون التكاليف المستقبلية لمواجهة الآثار السلبية اكبر مما تم الحصول عليه في الانشطة المقامة، هذا من جانب ومن جانب آخر أن يكون التحول نحو تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر تحولاً تدريجياً يتلاءم والاضاع القائمة في كل بلد حتى يكون تحولاً سلباً وقائماً على أسس صحيحة تحقق أثراً إيجابية مستقبلاً وتحقق وفرة الى حد ما في رؤوس الاموال الثلاثة المكونة له وهي (رأس المال الإنتاجي، رأس المال البشري، رأس المال البيئي) أي انه يسعى الى التقليل من الآثار السلبية المشكلة الاقتصادية (ندرة الموارد وتعدد الحاجات).⁴

بعض الباحثين يرو ان الاقتصاد الأخضر يشكل قطيعة للاقتصاد التقليدي المبني على الربح فيعتبر أجندة جذرية تهدد هيكل السلطة الحالي ونظرتة المتشككة العميقة فيما يتعلق بتعظيم الربح في المستقبل، وآخرون ينظرون إليه على أنه مجرد امتداد للذبح الاقتصادي التقليدي ليشمل أمور أخرى كالعدالة التوزيعية وهدف الجودة البيئية⁵. ويربطه آخرون بالتنمية فيرونه نموذج جديد من نماذج التنمية يوائم ما بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتحقيق التوازن بينها حاضرا ومستقبلا بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة للوصول لنمو اقتصادي مستدام يقاس بالحسابات القومية الخضراء.⁶ وهناك تعريف آخر للاقتصاد الأخضر- أكثر تفصيلاً

¹ - رجاء عبد الله عيسى السالم و خوله رشيد حسن، الاقتصاد الأخضر طريق نحو التنمية المستدامة مع الإشارة إلى العراق (2019-2004)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020، ص.65

² - Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards, op.cit.,p.341.

³ - OECD, 2011, p 09 .

⁴ - موسى حيدر طالب، مقداد جاسم عبد الكرعاوي، راني وضاح رحيم، الاقتصاد الأخضر تجارب دول أسبوية وعربية مع الإشارة إلى تحديات تطبيقه في العراق، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 05، ديسمبر 2021، ص.50.

⁵ - Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards, op.cit.,p.341

⁶ - د. أمينة بديار و د. محمد توفيق مزيان، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ام البواقي، المجلد 06، العدد 01 جوان 2019، ص 309.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية

البيئة

ودقة يشير إلى أنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم على معرفة الاقتصادات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصادات الإنسانية والنظم البيئية الطبيعية، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية في التغير المناخي، والاحتباس الحراري وكما نلاحظ فإن هذا التعريف تناول الجوانب التاريخية والاقتصادية والبيئية والبشرية كافة متضمناً الهدف من تحقيقه.¹

3.1 أهمية الاقتصاد الأخضر

للاقتصاد الأخضر أهمية كبرى في اقتصاديات الدول خاصة ما تعلق منها بالجانب البيئي كونها تعتمد على قواعد تتماشى وحماية البيئة.

1.3.1 الأهمية الاقتصادية للبيئة

ولأن الاقتصاد الأخضر يعد بديل الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الكربون أنواع الوقود الأحفوري فهو يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة ما يؤدي الى:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بشكل أكثر عدالة.
- زيادة إنتاج خدمات النظام البيئي غير المسعرة (أو منع تقليلها).
- استقرار اسعار الطاقة نتيجة زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة.
- زيادة الاستثمارات في الطاقات النظيفة والتكنولوجيا الخضراء من خلال الابتكار والوصول إلى التكنولوجيات الخضراء واستيعابها.
- التنوع الاقتصادي، أي تحسين إدارة المخاطر الاقتصادية.
- زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها
- زيادة رأس المال الطبيعي المستخدم ضمن الحدود البيئية من خلال زيادة انواع رأس المال الأخرى من خلال استخدام رأس المال الطبيعي غير المتجدد.
- الحد من الآثار البيئية الضارة وتحسين إدارة المخاطر الطبيعية.
- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون مع ارتفاع وتزايد انبعاث الكربون وتشجيع المدن الخضراء التي لها تأثيرا.²

¹ - رجاء عبد الله عيسى والسلام و خوله رشيد حسن، المرجع السابق، ص65

² - ط. د. بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تحضير الوظائف الواقع والأفاق في الجزائر 03 مارس 2020، ص41

2.3.1 الأهمية الاجتماعية

- زيادة فرص كسب العيش والدخل ورفع المستوى المعيشي للأفراد و نوعية الحياة، ولا سيما للفقراء.
- خلق فرص عمل لائقة تعود بالنفع على الفقراء واستدامتها وتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من عدم المساواة.
- زيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة خاصة في الدول منخفضة الدخل وهذا من خلال تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز على صغار الملاك.¹
- يوفر المعيشة الحضرية منخفضة الكربون والتنقل أكثر استدامة، وذلك من خلال الترويج للمدن الخضراء وتحسين كفاءتها..

3.3.1 الأهمية الخاصة للاقتصاد الأخضر للدول النامية

اضافة الى ما سبق يكتسي الاقتصاد الأخضر- اهمية بالغة للبلدان النامية كونه المفتاح لتحقيق نمو اقتصادي أخضر عالمي، حيث تنسم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للتدهور البيئي بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية فهي الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. وقيل إلى أن تكون أكثر اعتمادا من الاقتصاديات المتقدمة على استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي، و تواجه العديد من البلدان النامية تهديدات اقتصادية واجتماعية وبيئية شديدة من انعدام الأمن في مجال الطاقة والغذاء والمياه إلى تغير المناخ والمخاطر المناخية الشديدة، كما أنهم يواجهون مخاطر الوفاة المبكرة بسبب التلوث وسوء التوعية، المياه والأمراض المرتبطة بتغير المناخ كل هذه العوامل تقوض تطورهم.

وعلى الرغم من أن معظم البلدان النامية لا تساهم اليوم إلا بحصص ضئيلة في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية مقارنة بالدول المتقدمة والاقتصادات الكبرى، فقد أصبحت البلدان النامية على نحو متزايد مصادر للنمو الاقتصادي العالمي والانبعاثات وبالتالي الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، ومن أجل معالجة العديد من تحديات النمو والتنمية المذكورة أعلاه دون المساس بأهداف النمو المستقبلي والحد من الفقر، برز مفهوم الاقتصاد والنمو الأخضر كنهج جديد لإعادة صياغة نموذج النمو التقليدي وإعادة تقييم العديد من الاستثمارات والقرارات.²

وترى معظم الدول النامية ان الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج ورفع من القيمة المضافة وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر) وتعتبر الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي. فهو يشكل فرصة إنمائية ثمينة لكونه يتخطى مراحل مطولة

¹ - ط. د. بن صالح عادل، المرجع السابق، ص 41

² - OECD 2012, op.cit., p.06.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

ليصل الى تطبيق التكنولوجيا المتقدمة ويحقق الأمن الغذائي ويضمن امدادات نظيفة من المياه والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام¹.

2. استراتيجيات نجاح الاقتصاد الأخضر في البلدان النامية ومعوقات تجسيده

لبلوغ الغايات من تطبيق الاقتصاد الأخضر- كان لا بد من اتباع وانتهاج استراتيجيات معينة في البلدان النامية، وهذه الاستراتيجيات قد تكون لها بعضا من المعوقات التي تحد من انتشاره على مستوى هذه الدول.

1.2 أهم الاستراتيجيات المعتمدة لنجاح الاقتصاد الأخضر في الدول النامية

الاقتصاد الأخضر يدور حول تعميم التنمية الاقتصادية الشاملة بطرق تدمج القيم البيئية والاجتماعية وتخلقها وتحافظ عليها متبينة في ذلك نمو اخضر- وهو يستلزم تغيير وتحسين أداء الحكومة والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والمستهلكين، وذلك من خلال عدة خطط تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي:²

1.1.2 وضع خطة وطنية للنمو الأخضر من خلال خلق الظروف التمكينية

ولن يكون النمو الأخضر ممكنا إلا إذا كانت بيئة الحوكمة والسياسات العامة مواتية وكانت هناك إرادة سياسية واضحة وقوية التي تخلق الظروف المواتية للنمو الأخضر فتتهيء الظروف التمكينية للنمو الاقتصادي، والتي تعززها الظروف التمكينية الاقتصادية وتخففها الظروف التمكينية لحماية البيئة، ومن بين الشروط التمكينية الوطنية نجد:

- الإنفاق الحكومي للابتعاد عن الأنشطة التي تؤدي إلى إهدار الأصول البيئية أو الإفراط في استخدامها أو تدهورها لأن مثل هذه البيئة "المعوقة" تجعل الاستثمارات الخضراء أقل قدرة على المنافسة.

- تطبيق التشريعات بشكل أكثر فعالية والعمل على تنفيذه لكسب ثقة المستثمرين والسوق وضمان الثبات التشريعي.

- تحويل الأولويات العلمية والبحثية والتعليمية والتدريبية لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

-تهيئة الظروف المواتية للتغيير النفسي والسلوكي لتأطير النمو الأخضر كهدف اجتماعي.³

2.1.2 آليات تعميم النمو الأخضر لضمان استكشاف الفرص من خلال الأنشطة الاقتصادية القائمة

¹ - د. أمانة بديار و د. محمد توفيق مزيان، المرجع السابق، ص 309.

² - OECD 2012 ,op.cit.,p.11.

³ - OECD 2012 ,op.cit.,p.11.

أولاً: مراجعة الإنفاق البيئي العام

حيث أن تقارير إقران البيئة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تسليط الضوء على مستويات اتفاق منخفضة في المجالات الحكومية المرتبطة الآن بالأولويات البيئية، وفي كثير من الحالات، ساعدت في إعادة توزيع الإنفاق نحو أهداف أطول أجلاً بدلاً من قصيرة الأجل، وفي بعض الحالات ساعدت في زيادة الميزانيات البيئية بشكل كبير، مما أدى إلى تحسينات في إدارة الحكومات للبيئة بل وإلى تحسينات في البيئة نفسها، ويتضح أنه على مدار آخر 30 سنة، زاد اهتمام الحكومات بإدارة البيئة وصرفت المزيد من الأموال على البيئة¹.

ثانياً: التقييم البيئي الاستراتيجي

يؤدي التقييم البيئي الاستراتيجي دوراً هاماً في تعزيز التحليل المنهجي للآثار البيئية الملحوظة وذلك من خلال تطبيق مبادئ تقييم الأثر البيئي تطبيقاً أوسع على الخطط والبرامج والسياسات والتشريعات وبالقدر المناسب في وضع وإقرار الخطط والبرامج²، ويعرف التقييم البيئي الاستراتيجي أنه مصطلح شامل للنهج التحليلي والتشاركي لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها في السياسات والخطط والبرامج وتقييم فعاليتها التنموية واستدامتها المحتملة³.

ثالثاً: هياكل التنمية المستدامة

اقترح تقرير لجنة بروتولاند في عام 1987 أنه يجوز للدول ... النظر في تعيين مجلس وطني أو ممثل عام أو "أمين المظالم" لتمثيل مصالح وحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية". وقد دفع ذلك قمة الأرض في ريو عام 1992 إلى دعوة جميع البلدان إلى إنشاء هياكل وآليات لأصحاب المصلحة المتعددين لتتولى دور متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال جدول أعمال القرن 21 وبحلول عام 2002 كان قد تم بالفعل إنشاء حوالي 100 لجنة وطنية للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وقد تم إنشاء العديد من مراكز إيداع الأوراق المالية على مختلف المستويات، وهي تحول أولويات التنمية المستدامة إلى سياسات وإجراءات ملموسة.

رابعاً: المحاسبة الخضراء وتدوير التنمية البديلة

لقد تم تبني فكرة المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة باعتبارها عنصراً حاسماً في صنع سياسات التنمية، لأن قياس التغيرات في أرصدة الرأسمال الطبيعي مالياً وإدماجها ضمن الحسابات القومية هو ما يسعى له

1 - مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة، تطور واتجاهات المراجعة البيئية، ورقة إرشادية، نوفمبر 2007، ص 12

2 - بروتوكول بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي ملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي ECE/MP.EIA/2003/3 ص 01، وهو ناتج عن "اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي"، التي وضعت في إيسبو، فنلندا، في 25 شباط/فبراير 1991، والمقرر 9/2 (11/9) الذي اعتمدته أطراف الاتفاقية في صوفيا في 26 و 27 شباط/فبراير 2001.

3-- OECD 2012, op.cit., p.11.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية

البيئية

نظام المحاسبة البيئية الذي تطوره الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وكما يقوم به البنك الدولي كذلك من خلال إصدار مؤشرات قومية اقتصادية معدلة، فكلما اتسع استخدام هذه الحسابات كلما ساعد هذا على رؤية واقع التدهور البيئي الناتج عن النشاط الاقتصادي بشكل أوضح والتصرف اتجاهه بجدية أكبر¹.

3.1.2 أدوات سياسة النمو الأخضر للاستفادة من الفرص المحددة ضمن الأنظمة المكانية وأنظمة الموارد.

تكمن فرص الاقتصاد الأخضر في البلدان النامية عبر عدد من الأنظمة المكانية وأنظمة الموارد التي تحقق نمو أخضر، ولكل منها خصائصها التقنية وتحدياتها السياسية وهي تتراوح بين إدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، القابلة للاستهلاك وهي:

أولاً: شهادة الإنتاج والتجارة المستدامة

إن التمييز بين المنتجات "الخضراء" في السوق لديه القدرة على زيادة القيمة السوقية وحصة المنتجين القادرين على المشاركة، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي مع تحسين الممارسات البيئية والمساعدة في ضمان استدامة الموارد على المدى الطويل، ولكي تصبح عملية إصدار الشهادات أداة فعالة لسياسات النمو الأخضر- في البلدان النامية، تتطلب عدة عوامل أهمها تحقيق الدرجة المناسبة من الدقة في المعايير والتقييمات².

وبالنسبة إلى المستهلكين، توفر خطط إصدار شهادات الاستدامة معلومات عن جودة الأغذية وسلامتها، والاستدامة البيئية، والمعايير الاجتماعية مثل عمالة الأطفال والمساواة بين الجنسين والمصلحة وأن توفر حافزاً لاعتماد ممارسات تحمي البيئة، و تعوّض الأسعار المرتفعة عن زيادة تكاليف الإنتاج وإدارة المزرعة الضرورية للامتثال لمعايير الاستدامة³

ثانياً: إصلاح الدعم

يعتبر الدعم مساعدة من طرف الدولة تتيح للمستهلكين على اثرها شراء السلع والخدمات بأسعار أقل من تلك التي يحددها القطاع الخاص في ظل المنافسة، أو تتيح للمنتجين رفع دخولهم بشكل أكبر مما يمكن كسبه بدون هذا التدخل، سواء كانت الدولة منتجاً لها، والتي تباعها بسعر لا يعكس جميع التكاليف بما فيها العائد العادي على رأس المال⁴. وقد يكون في شكل تحويلات مالية، ومعاملة ضريبية تفضيلية، وتوفير الخدمات من قبل الحكومة إلى مساعدة الأسر الفقيرة على خفض الأسعار للمستخدمين النهائيين أو تخفيف

¹ - زينزن حليم، الاقتصاد الأخضر كوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والإيكولوجي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 العدد: 02، جويلية 2023، ص105.

² - OECD 2012, op.cit., p.16.

³ - WWW.fao.org>online>SOCO> trade-agreements-impact-environment-2022 vu le01/11/2023 h10.08

⁴ - زغواني ليلي و بودخد كرم - إصلاح الدعم الحكومي كإجراء لضبط المالي، مجلة البحوث الاقتصادية معاصرة، جامعة جيجل الجزائر، المجلد 04 العدد 02-2021- ص373.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

الصدقات الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية، أو تعزيز تنمية قطاعات إنتاجية معينة، إن المفتاح لضمان إمكانية وصول إصلاح الدعم إلى نتائج أكثر شمولاً هو الاستخدام المناسب للأموال التي تم تحريرها من خلال إصلاح الدعم لتسهيل التحويل بالنسبة للفقراء ويؤدي إلى تحسينات في قدرة النمو الأخضر- في مصدر الاقتصاد، مع تدابير الحماية الاجتماعية التكميلية، مثل التحويلات النقدية والبطاقات التموينية وتدابير حماية الفقراء من الزيادة في الأسعار.

ثالثاً: تحفيزات مقابل خدمات النظام البيئي

المدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي هي مخططات تقدم مدفوعات نقدية و/أو عينية للمزارعين ومديري الأراضي الآخرين كحافز للحفاظ على خدمات النظام البيئي وتعزيزها ويمكن أن يتم دفع هذه المدفوعات من قبل المستفيدين المباشرين من التحسينات في خدمات النظام البيئي كتحفيزات ويتطلب الأمر تصميمًا وتخطيطاً دقيقاً وإدارة ذلك بفعالية.¹

رابعاً: الإصلاح المالي البيئي

يتم استخدام مجموعة من الأدوات لزيادة إيرادات الحكومات، مع تعزيز الأهداف البيئية عند إدارة الموارد الطبيعية وهي تشمل الضرائب أو الإتاوات على استخراج الموارد الطبيعية ورسوم المستخدم مقابل خدمات مثل إمدادات المياه وإدارة النفايات لاسترداد التكاليف، والضرائب المرتبطة بالبيئة مثل رسوم التلوث، فيمكن للضرائب البيئية أن تزيد من كفاءة الإدارة البيئية واستخدام الموارد الطبيعية، ودعم الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على المدخلات البيئية، وتوجيه الإنفاق والاستثمار الحكومي لتخضير القطاعات الاقتصادية وتقليلها عن الممارسات، إن الكثير من الدول تقدم إعانات مالية كبيرة لدعم قطاعات معينة لمساعدة الفئات الفقيرة في المجتمع ولكن تلك الإعانات قد تكون موجهة لمجالات غير مستدامة فتشير الوكالة الدولية للطاقة أن الدعم المقدم للوقود الأحفوري على المستوى الدولي يقدر بحوالي 557 مليار دولار عام 2008 بينما الدعم المالي العالمي لمصادر الأسماك ما بين 15-35 مليار دولار سنوياً وهذا أسهم في زيادة الصيد المفرط للأسماك، لذا يتوجب على الدول إصلاح نظام الدعم لديها.

خامساً: الاستثمار

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه كل اتفاق آني تنجر عنه عوائد مستقبلية، وبالمقياس على ذلك تكون حتماً الاستثمارات الخضراء كل الخطط والمشاريع التي تضعها المؤسسة أو الدولة أو أي شكل من أشكال المنظمات في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية ومساندة للبيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذلك تعد أنجع الوسائل لتنشيط ليات الاقتصاد الأخضر ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويتعين أيضاً أن تكون سياسة الاستثمار المحلية جذابة للمستثمرين الأجانب، نظراً لأن البلدان النامية تعتمد إلى حد كبير على

¹- OECD 2012, op.cit.,p16

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

الاستثمار الأجنبي فإدخال منافسة أقوى في قطاعات الطاقة وخاصة الكهرباء المتجددة في البلدان النامية يمكن أن يكون لذلك آثار إيجابية كبيرة على الاستثمار في الطاقة الخضراء.¹

سادسا: المؤسسات الاجتماعية الخضراء

تهدف المؤسسات الاجتماعية إلى تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية "النتيجة الثلاثية"، وتساهم المؤسسات الاجتماعية التي تركز على التغلب على التحديات التكنولوجية أو حواجز التكلفة في الابتكار وهو محرك مهم للنمو الأخضر و تساهم في الحد من الفقر وتحسين سبل العيش تقدم المؤسسات الاجتماعية أيضاً نموذجاً للأعمال التجارية التقليدية الموجهة نحو الربح للفوائد المحتملة لنهج أكثر توجهاً اجتماعياً ومستداماً،² و تتميز المؤسسات الناشئة الخضراء بمجموعة من خصائص تجعل منها مؤسسات صديقة للبيئة من الدرجة الأولى فكل استثماراتها تقام للصالح البيئي، يمكن ادراج بعض المميزات منها:

المحافظة على البيئة تقوم أساساً على فكرة عدم تلويث البيئة التي تنشط فيها، من خلال الحد قدر المستطاع من نفاياتها ومخلفاتها فنجدها تعمل على إعادة تدويرها والاستفادة منها مرة أخرى في عملية الإنتاج والمحافظة على الطاقة والموارد، وتتميز بحرصها الشديد على تطبيق مبدأ الحيلة باعتباره من مبادئ التنمية المستدامة، كي لا تلحق أي ضرر بالجانب البيئي مثلاً تجدها تستعمل في عملية انتاج مواد قابلة للتحلل العضوي في البيئة ما يضمن زوالها بطريقة آمنة في المحيط هذا يجعلها من المؤسسات المستدامة.³

سابعا: المشتريات العامة المستدامة

تتمتع المشتريات العامة بقوة شرائية هائلة تمثل نسبة 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية، ولا تزال سياسات المشتريات العامة المستدامة مرتبطة غالباً بالمسائل البيئية، إلا أنه يجري تدريجياً اعتمادها على نطاق أكثر اتساعاً، حيث يدعم المشتريين العوام والخواص شيئاً فشيئاً فكرة أن الشراء المستدام يتعدى كونه مجرد شراء منتجات صديقة للبيئة فحسب، إذ تلتزم أغلب الحكومات الوطنية بالمشتريات العامة المستدامة التي تشمل كل من المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتركز بعض الحكومات، لاسيما في قارة اسيا، بشكل حصري على المسائل البيئية ولا تولي أي اعتبار للبعدين الآخرين، غير أن

¹ - منى كسناط، خديجة حماز، تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر- وتحقيق التنمية المستدامة - الواقع والآفاق المستقبلية- ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة سطيف 1، مجلد 05 العدد 01 ص 30

² - OECD 2012, op.cit.,p.18.

³ - د. أوش ليلي، المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 579.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

حكومات أخرى تعطي الأولوية لمجموعة هائلة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والعرقية بالإضافة إلى التركيز على البيئة¹.

إن توجه الحكومات نحو المشتريات الخضراء يؤدي لخلق طلب كبير الحجم طويل الاجل في قطاعات الاقتصاد الأخضر والعمل على زيادة الابتكارات في هذا المجال، وهذا ينعكس بالإيجاب على المنتجين حيث يستفيدوا من وفرات الحجم من خلال زيادة الكمية المنتجة من المنتجات الخضراء، مما يخفض حجم التكاليف ويزيد فرص تسويق المنتجات، وهذا يؤدي لتشجيع الوصول لاستهلاك مستدام²

ثامنا: الابتكار الأخضر

إن الابتكار الأخضر يعني ابتكار منتجات او عمليات انتاج تهدف الى معالجة المشاكل البيئية الناتجة في دورة حياة المنتج، بأنه المنتجات والعمليات الجديدة او المعدلة والتي تتضمن الابتكارات التقنية والإدارية والتنظيمية التي تساعد على الحفاظ على البيئة المحيطة، وبأنه الابتكار المرتبط بالمنتجات وعمليات عادة تدوير النفايات الخضراء بما في ذلك الابتكار في التقنيات التي تساهم في توفير الطاقة ومنع التلوث وتصميمات المنتجات الخضراء او الإدارة البيئية للشركات لتقليل الضرر البيئي، والابتكار الأخضر يشير الى ايجاد أساليب وتقنيات لتحقيق التنمية المستدامة³. وأشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) حول التكنولوجيا والابتكار لعام 2023 ان نمو التكنولوجيات الخضراء توفر فرصا اقتصادية متزايدة للدول المتقدمة في حين العديد من البلدان النامية قد تفوتها هذه الفرص ما لم تتخذ الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إجراءات حاسمة، ويجب على البلدان النامية أن تستحوذ على المزيد من القيمة التي تخلقها هذه الثورة التكنولوجية لتنمية اقتصاداتها. وللاستفادة منها هناك حاجة إلى سياسات صناعية وابتكارية وسياسات طاقة استباقية تستهدف التكنولوجيات الخضراء في البلدان النامية، وهي تحتاج أيضا إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية طويلة الاجل لبناء الابتكار والقدرات التكنولوجية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة قدرتها على الصمود⁴.

2.2 معوقات وتحديات الدول النامية في تجسيد الاقتصاد الأخضر

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يتضمن عدداً من التحديات التي ستواجه الدول في مرحلة انتقالها لإمكانية خلق التوازن بين رغبة الدول المتقدمة في الحفاظ على رفاهيتها مع خفض مستوى بصمتها المناخية وبين تطلع الدول النامية إلى رفع رفاهيتها ولكن دون الرفع في مستوى بصمتها المناخية، والتحديات الرئيسة التي

¹ الأمم المتحدة للبيئة، الاستعراض العالمي المعني بالمشتريات العامة المستدامة لعام 2017، ص 10-07

² - د. أمينة بديار و د. محمد توفيق مزيان، المرجع السابق، ص 316.

³ - أحمد عبد الستار الطالبي وعلياء إبراهيم حسين، عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية -دراسة استطلاعية في شركات صناعة اللبان في القطاع الخاص في الموصل، مجلة جامعة جيلان اربيل العلمية، إصدار خاص 2 الجزء b ايلول 2018 ص356.

⁴ - UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT. TECHNOLOGY AND INNOVATION REPORT 2023. Opening green windows Technological opportunities for a low-carbon world. 16 March 2023

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

تواجه الحكومات في تنفيذ المبادرات المعنية بالاقتصاد الأخضر هو كيفية قياس مسار التقدم نحو بلوغ أهدافها المنشودة حيث تبرز أهم التحديات في:

- ان تحديات المناخ تتعلق بالحاضر والمستقبل من حيث ضرورة اتخاذ الإجراءات للحد من التلوث البيئي والمناخي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في العالم من جهة وضرورة تحمل تكلفة آثار هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبيئية بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى...

- نقص الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية يؤدي إلى التباطؤ في التوجه إلى الاقتصاد الأخضر.¹ فالنقص واضح في الإمكانيات نتيجة ما عايشته من ظروف سواء الحروب والمجاعات والتي أثرت تأثير واضح على معدلات النمو المحققة فيه ومن أهم هذه التحديات هي الانخفاض الكبير في رأس المال العام (البشري والمادي) والنقص الواضح في البنى التحتية الداعمة لقيام مختلف المشاريع.

- الافتقار إلى الوضوح والخبرة، وتفاوت الفرص الواضح لبلدان معينة، ومخاطر أنظمة سياسات النمو الأخضر الدولية غير المواتية، على سبيل المثال الاقتصادات المتحمسة الصين أكبر منتج للتكنولوجيا النظيفة من الناحية المالية، حيث تمثل 140 من ناتجها المحلي الإجمالي حسب تقرير بنك التنمية الآسيوي 2012، وهناك حذر من جانب العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي بدأت في تقييم الفرص والتهديدات والمعنى الحقيقي للمسار الاقتصادي الأخضر.

وتشمل القضايا الحاسمة الأخرى ما يلي: هل سيساعد النمو الأخضر في معالجة الفقر وألويات التنمية الأخرى؟ ولأن سياسة النمو الأخضر التي تجري مناقشتها مع تركيزها على التكنولوجيا المنخفضة الكربون والتكنولوجيا المتقدمة لا تعالج مشاكل المساواة على المستوى الوطني أو العالمي، وهذا يشعر عدد من الحكومات بالقلق من أن التركيز على الاقتصاد الأخضر قد يؤدي إلى تقويض مبادئ ريو، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.²

ويبدو أن التكاليف الأولية المرتفعة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية، مثل توفير الطاقة الشمسية للمجتمعات الريفية وحتى التكنولوجيات الأساسية التي ما زالت تفتقر إلى التكنولوجيات الأساسية في معظم البلدان النامية، ولاسيما في مجالات معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات المنزلية والخطرة، وكفاءة الطاقة والإدارة المتكاملة للموارد المائية.³

- انخفاض الدعم الممنوح من قروض وغيرها للمشاريع المنقولة لمشاريع الاقتصاد الأخضر.

¹ - رجاء عبد الله عيسى السالم و خوله رشيد حسن، المرجع السابق، ص 68.

² - OECD 2012, op.cit., p.08.

³ - OECD 2012, op.cit., p. 08.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

- التدهور الكبير في النظم البيئية حول العالم سواء من ناحية فقدان ما يقارب 50% من الاراضي الرطبة او الارتفاع الكبير في الانبعاثات الحرارية حول العالم والتدهور الكبير الذي تعرضت له الثروة السمكية وغيرها من الصعوبات التي طالت مختلف الجوانب البيئية علميا.

يلاحظ بما تقدم أن التحديات التي تواجه تبني الاقتصاد الأخضر أن هناك عملية مفاضلة في جوهرها بين النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة الفقر من جانب والتحسين البيئي المرتبط بالعملية التنموية من جانب آخر ففي الواقع تلاحظ بالأخص في الدول النامية لا نجد أي مختص يفضل التحسين البيئي على حساب تخفيض نسبة الفقر وهو ما تتميز به هذه البلدان لنقص الإمكانيات المادية فيها مما يجعل تحسين المستوى المعاشي يحتل مقام الصدارة كهدف بارز على بقية الأهداف الأخرى وهي على عكس البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً مما يجعل بالإمكان تطبيق السياسات الخضراء تطبيقاً سليماً¹

اعتمد عدد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا خطط تنمية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل تجمع البيئة والاستثمار وبالتالي تعزز أصولها البيئية كأولويات إنمائية شاملة. تتمتع الاستراتيجيات والسياسات الواضحة بفرص أكبر لتؤدي إلى تخصيص الموارد العامة وتشجيع الاستثمار الخاص والمشاركة المجتمعية لتحقيق التغيير الإيجابي².

وبغض النظر عن مستويات التنمية الاقتصادية وإلى حد ما موقفها السياسي، شرعت غالبية حكومات البلدان النامية مؤخراً في عمليات محلية لتحديد وتطوير مجالات معينة من الفرص والمزايا النسبية وتشمل هذه الإجراءات المحلية ضرائب الكربون وصناديق الطاقة الخضراء، وخطط الدفع مقابل خدمات النظام البيئي، ومبادرات الطاقة المتجددة.

3. التعاون الدولي سبيل لنجاح الاقتصاد الأخضر في الدول النامية

ان التعاون الدولي يعمل على خلق نوع من العدالة بين الدول المتقدمة الأكثر تلويثاً والأكثر نمواً اقتصادياً وامتلاكاً للتكنولوجيا والمعرفة وبين الدول النامية الأقل تلويثاً والأكثر تضرراً من آثار التدهور البيئي وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل في قلة التكنولوجيا والمعارف التقنية وحتى راس المال من أجل تبني اقتصاد اخضر فعال ومنتج.

1.3 مجالات التعاون الدولي

يتطلب التعاون الدولي المزيد من تعزيز الترتيبات لإدارة الوصول إلى المساعدات العالمية، والحفاظ على جودة المنافع العامة العالمية وزيادة التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتوفير التمويل ودعم الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية، وتسهيل نشر- التكنولوجيات النظيفة التي من شأنها زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز

¹ - موسى حيدر طالب، مقداد جاسم عبد الكرعاوي، راي وضاح رحيم، المرجع السابق، ص52

² - United Nations Environment Programme, GREEN economy; Why a Green Economy Matters for the Least Developed Countries, for the LDC-IV Conference in May 2011, p08

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار وأن تساعد أيضاً في دعم النمو المستدام، وفي الوقت نفسه هناك حاجة إلى زيادة اليقظة بشأن الآثار غير المباشرة المحتملة لتدابير السياسات التي تتخذها بلدان المتقدمة في الميدان الاقتصادي على البلدان النامية واحتمال انتاج سياسات غير متسقة تقوض آفاق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ومن شأن البيئة الدولية التمكينية أن تساعد في وضع الأنظمة والمعايير البيئية، وتسهيل الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والابتكارات، ومن ثم تسهيل التبادل الدولي للمعرفة حول قضايا الاقتصاد الأخضر- أو التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.¹

هناك العديد من المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد فيها على خلق البيئة المواتية للاقتصاد الأخضر- وتشمل:

1.1.3 تطوير واستيعاب وتكييف ونشر التكنولوجيات الخضراء للاستخدام المحلي

وبشكل متزايد للأسواق العالمية، يتطلب تعاوناً دولياً وتضافراً في مجال البحث والتطوير، وسوف تستفيد أيضاً من تقديم حوافز سياسية لنقل التكنولوجيا في كل من البلدان المتقدمة والنامية وإدخال تحسينات على نشر المعلومات عن التكنولوجيات المتاحة، وينبغي أيضاً النظر في إصلاح نظام الملكية الفكرية العالمي، إن حماية حقوق الملكية الفكرية لا تعزز نقل التكنولوجيا الخفيفة الكربون مما يوحي بأن التخفيف من حماية حقوق الملكية الفكرية قد يكون أفضل طريقة لضمان انتشار التكنولوجيات الخفيفة الكربون على الصعيد العالمي، ويستدعي هذا الوضع ترتيباً متعدد الأطراف يجسد الالتزام بالمسؤولية المشتركة ويجعل التكنولوجيات الخفيفة الكربون متاحة على نطاق واسع.²

2.1.3 تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية:

المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للنمو الأخضر- التي تستهدف المناطق التي تكون فيها حوافز الاستثمار الخاص محدودة والتدفقات نادرة، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بتمويل مشاريع كبرى في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وشبكات النقل المنخفضة الكربون،³ ويرجح أن تؤثر المقترحات القائمة بشأن آليات تعديل حدود الكربون وإلغاء التعريفات الجمركية على السلع والخدمات البيئية تأثيراً غير متناسب على تعبئة الموارد في البلدان النامية التي يكون إجمالي ناتجها الاقتصادي حالياً أكثر كثافة في استخدام الكربون من البلدان المتقدمة النمو وتشكل التعريفات الجمركية فيها نسبة أكبر من الإيرادات الحكومية، ويمكن تقديم دعم تمويلي جديد من خلال صندوق للتجارة والبيئة فيمكن لهذا الصندوق أن يمول التكاليف الإضافية لتوريد التكنولوجيات الحيوية

¹ - OECD 2012, op.cit.,p.22 .

² - تقرير منظمة التجارة والتنمية، من التعافي إلى المرونة بعد الازمة، ص 154

³ - OECD 2012, op.cit.,p.22.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

وأن يقدم منحاً لتكنولوجيات خضراء محددة ويمول البحوث المشتركة والتطوير والعروض التوضيحية، فضلاً عن إنشاء مراكز وتبادلات وآليات لنقل التكنولوجيا.¹

3.1.3 تعزيز القدرات:

تعد القدرات عنصراً أساسياً في النمو الأخضر و القدرة على التكيف ونشر- التكنولوجيات الخضراء، وإجراء تقييم للمخاطر البيئية وتوضيح الحالة الاقتصادية لتخضير الاقتصاد، ودمج القضايا البيئية في عملية صنع القرار والتنسيق عبر القطاعات وإجراء إصلاح مالي بيئي، ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في بناء وتعزيز هذه القدرات ويمكن أن تركز الجهود إلى حد كبير على ثلاث قضايا القدرات اللازمة لدمج اعتبارات النمو الأخضر- في تخطيط التنمية الوطنية، وعمليات الميزانية الوطنية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

4.1.3 تسهيل تجارة السلع والخدمات البيئية"

ويمكن خلق فرص جديدة للنمو الأخضر في البلدان النامية من خلال بناء أسواق دولية لخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تخصص أجزاء كافية من الإيرادات اللاحقة لدفع ثمن خدمات النظم البيئية المتوقعة من البلدان النامية، وبالتالي خلق الطلب على إنتاجها، ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية من خلال تسهيل مواءمة المعايير الدولية.

5.1.3 وضع سياسات متماسكة:

يمكن أن يلعب تماسك السياسات من أجل التنمية دوراً مهماً في خلق بيئة تمكينية دولية للنمو الأخضر- وعلى المدى الطويل، سيعتمد تنفيذ مزيج فعال من سياسات الخضراء على القيادة السياسية، والوعي العام على نطاق واسع، وقبول أن التغييرات ضرورية وبأسعار معقولة، ومن أجل تعظيم الفرص التي توفرها الشراكة التعاونية والتنمية، يتعين على الدول المتقدمة دعم التعاون الإنمائي ولا تقوض الجهود المبذولة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والزراعة والتنمية الاقتصادية والقدرة على الاستدامة في البلدان النامية، والتأثير بشكل إيجابي على التخفيف من حدة الفقر.²

6.1.3 تشجيع الابتكار وتسريع نشر التكنولوجيات الخضراء:

ويمكن للدول متقدمة أن تساعد البلدان النامية في تعزيز الاقتصاد الأخضر- عن طريق إزالة الحواجز القائمة أمام نشر- ونقل التكنولوجيات والتجارة، كما أن دعم البلدان النامية في مجال العلوم والتنمية في مجال التكنولوجيات الخضراء يساعد على دفع عجلة الابتكار والتقدم التكنولوجي، وتقديم مجموعات براءات الاختراع الطوعية، كما يمكن للشراكة الأكاديمية وبرامج تبادل التعليم العالي عبر الحدود أن تسهل نقل التكنولوجيا وتؤدي

¹ - تقرير منظمة التجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 154.

² - OECD 2012, op.cit., p.24.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية

البيئية

إلى آثار غير مباشرة في أنظمة الابتكار المحلية، كما أن آلية إعادة توزيع وتوجيه الإيرادات المحققة من التعريفات الجديدة إلى تمويل مخصص لعمليات الانتقال الأخضر في البلدان النامية.¹

2.3 المبادرات الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر

1.2.3 أهمية هذه المبادرات

تقدم منصات الاقتصاد الأخضر والشركات والبرامج والصناديق والمبادرات الأخرى مجموعة متنوعة من الخدمات المختلفة. منها²

- بناء القدرات (أي الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية والتدريب والبيانات الأدوات الأفضل).

- خدمات التمويل أي (المنح أو تمويل المشاريع).

- خدمات نقل التكنولوجيا.

- خدمات المطابقة أي مطابقة البلدان مع خدمات الدعم التي تقدمها.

- البحث (أي إجراء البحوث ملء الفجوات المعرفية الرئيسية).

- خدمات المعلومات (أي تبادل المعلومات رفع الوعي، إدارة المعرفة)

كما أن الحصول على الكثير من المعلومات حول حجم الأموال من وتركز نسبة أقل من المبادرات على توفير التمويل لمشاريع الاقتصاد الأخضر حيث توفر الغالبية العظمى منها أموالاً مخصصة للتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.

وهناك عدد أقل من المبادرات التي تدعم البحوث وعدد أقل من المبادرات التي تدعم نقل التكنولوجيا وفي حين أن هذه النظرة العامة لا تقدم إشارة إلى مدى كفاية هذه الخدمات لتلبية احتياجات البلدان، فإنها تسلط الضوء على التركيز الواضح لمبادرات الاقتصاد الأخضر على خدمات تبادل المعلومات وبناء القدرات. وقد يكون هذا مؤشراً على أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ظهر مؤخراً نسبياً والحاجة في البداية إلى بناء الوعي والقدرة على تطبيق المفهوم.

هناك أيضاً فجوة واضحة في المبادرات التي تقدم خدمات المطابقة أو الوساطة التي تساعد على ربط البلدان بالمساعدة التي تحتاج إليها، سواء كانت مساعدة تمويل أو تكنولوجيا. وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى آلية مطابقة أو وساطة لمساعدة البلدان في العثور على المساعدة التي تحتاج إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 02 التي دعت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى التنسيق وتقديم

¹ - تقرير منظمة التجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 154.

² - United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op. cit., p.11.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

المعلومات عند الطلب، وقد ضعف هذا الالتزام بسبب الاقتراح الأولي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء وساطة بسيطة قائمة على الطلب لربط البلدان النامية بالشركاء، ونظراً للنقص الواضح في المبادرات التي تقدم هذه الخدمة، فإن تطوير آلية وساطة قائمة على طلب من أجل الاقتصاد الأخضر- يمكن أن يكون مجالاً لمزيد من التطوير ضمن مبادرات الاقتصاد الأخضر الحالية أو مجال تركيز لمبادرات الاقتصاد الأخضر في المستقبل.¹

2.2.3 أهم المبادرات:

أولاً: منصات ومنتديات الاقتصاد الأخضر:

تم تصنيف ما مجموعه 16 مبادرة مختلفة للاقتصاد الأخضر- على أنها "منصات" أو "منتديات دولية، والتي تستهدف في المقام الأول تبادل المعلومات وإدارة المعرفة من خلال المنصات وقواعد البيانات على الإنترنت وتدعمها المنظمات الرئيسية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي...الخ في حين تم إنشاء العديد من المنصات تستهدف الاقتصاد الأخضر- على وجه التحديد، بما في ذلك منصة معارف النمو الأخضر للبنك الدولي، ومنصة الصناعة الخضراء...الخ²

ثانياً: شركات الاقتصاد الأخضر:

وتم تصنيف 15 مبادرة للاقتصاد الأخضر- على أنها "شراكة"، والتي تجمع بين مجموعة من الجهات الفاعلة لدعم مختلف خدمات الاقتصاد الأخضر-، ولا سيما بناء القدرات والبحث وتبادل المعلومات. ويتم تنسيق الشراكات من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة وتشمل هياكل وترتيبات مبتكرة للجمع بين الجهات المانحة والشركاء من البلدان النامية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والمؤسسات الاستشارية والقطاع الخاص.

وقد تم مؤخراً إنشاء العديد من الشراكات الجديدة التي تستهدف على وجه التحديد الاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر وكأمثلة نستدل بالشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر- (PAGE) التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركائه منظمة العمل الدولية (ILO) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) ومعهد الألفية وتحالف العمل من أجل النمو الأخضر بقيادة المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).³

ثالثاً: برامج الاقتصاد الأخضر:

تم تصنيف ما مجموعه 14 مبادرة للاقتصاد الأخضر على أنها "برامج"، والتي تدار إلى حد كبير من قبل منظمة رائدة محددة بالشراكة مع مجموعة من الجهات المانحة وتوفر في المقام الأول خدمات بناء القدرات في مجال الاقتصاد الأخضر، وخدمات المعلومات وبعض التمويل وتشمل الوكالات المنفذة الرئيسية لبرامج الاقتصاد

¹ -United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op.cit.,p.12.

² -United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op.cit.,p.08

³ - United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op.cit.,p09

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية

البيئة

الأخضر- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف وتشمل الجهات المانحة الرئيسية، وتم إنشاء عدد من البرامج الجديدة كمبادرة الاقتصاد الأخضر- (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).¹

رابعاً: صناديق الاقتصاد الأخضر ومرافقه وآلياته:

وأخيراً، تم تصنيف ما مجموعه 14 مبادرة للاقتصاد الأخضر على أنها "صناديق ومرافق وآليات والتي ركزت إلى حد كبير على تمويل الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا وبناء القدرات وتتمحور غالبية الأموال المرتبطة بالاقتصاد الأخضر حول الهيكل العالمي لتمويل المناخ، وهو هيكل معقد ويتم توجيهه من خلال مجموعة من الصناديق المتعددة الأطراف وكذلك بشكل متزايد من خلال القنوات الثنائية من الجهات المانحة الرئيسية وقد أنشأ عدد متزايد من البلدان المتلقية صناديق وطنية خاصة بها لتغير المناخ تمكّنها من تلقي التمويل من بلدان مانحة متعددة وتعزيز التنسيق، والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى جانب الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية، وهي البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات، وتلقّت أو تتلقى خدمات الاقتصاد الأخضر- من حوالي 18 مبادرة مختلفة للاقتصاد الأخضر، وتستفيد كثير من الدول النامية من هاته الصناديق.²

خاتمة:

من التحديات الكبرى للتوفيق بين الاقتصادي العالمي ومشاكل البيئة خاصة التغيرات المناخية المعاكسة التي يشهدها العالم، أصبحت من الحاجة الملحة والمهمة تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر أكثر من أي وقت مضى، خاصة في الدول النامية التي خرجت من اعتبار البيئة معوق لتنميتها بل أصبحت تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي اخضر فتحافظ على بيئتها من جهة وتحقق تنميتها الاقتصادية من جهة اخرى من خلال تبني الاقتصاد الأخضر من خلال توفير شروط تمكينية وطنية محددة للنمو الأخضر، ومراجعة الإنفاق البيئي.

و لكي تتمكن الدول النامية التي هي أكثر عرضة لانعكاسات وأثار التدهور البيئي من الدول المتقدمة يجب تفعيل التعاون الدولي من خلال تطوير واستيعاب وتكييف ونشر التكنولوجيات الخضراء للاستخدام المحلي، وتعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال خدمات تمويل المشاريع، وكذا تعزيز القدرات عن طريق الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية والتدريب، تسهيل تجارة السلع والخدمات البيئية بتسهيل نقل التكنولوجيا ونشر وإتاحة التكنولوجيات الخضراء .

¹-United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op.cit.,p.09.

²- United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, op.cit.,p.09.

قسام أم الخير، جعيرن عيسى

وهذا ما تقدمه الأمم المتحدة عن طريق منصات الاقتصاد الأخضر- والشركات والبرامج والصناديق، ورغم أن فكرة الاقتصاد الأخضر حققت نجاح في العديد من تجارب الدول النامية، إلا أنها تبقى بحاجة لإعطاء أهمية أكبر وتوعية أكثر وتشريعات انجع وإرادة سياسية أكثر فعالية، وتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر من طاقة نظيفة وتشجيع الاستثمار والابتكار الأخضر وتفعيل الجباية الخضراء هذا على المستوى المحلي للدول، اما على المستوى الدولي يبقى التعاون الدولي رغم الجهود المبذولة غير كافية خاصة فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا الخضراء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة الفرنسية:

- 1-OECD ,Green Growth and Developing Countries,June 2012
- 2-Godswill Megwai, Ndey Isatou Njie, Tobias Richards,Exploring green economy strategies and policies in developing countries ,Int. J. Green Economics, Vol. 10, Nos. 3/4, 2016
- 3-GREEN GROWTH, PAGE,OECD and all,Principles, priorities and pathways for inclusive green economies: Economic transformation to deliver the SDGs
- 4-United Nations Division for Sustainable Development, UNDESA, A Guidebook to the Green Economy Issue 4: A guide to international green economy initiatives, June, 2013
- 5-UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT. TECHNOLOGY AND INNOVATION REPORT 2023. Opening green windows Technological opportunities for a low-carbon world. 16 March 2023.
- 6-United Nations Environment Programme,GREEN economy;Why a Green Economy Matters for the Least Developed Countries, for the LDC-IV Conference in May 2011

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

أ- المقالات:

- 1- د. أمينة بديار و د. محمد توفيق مزبان، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ام البواقي، المجلد 06، العدد 01 جوان 2019
- 2 - أحمد عبد الستار الطالبلي وعلياء إبراهيم حسين، عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية - دراسة استطلاعية في شركات صناعة الالبان في القطاع الخاص في الموصل، مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية، إصدار خاص الجزء 2 ايلول 2018 .
- 3- أوّش ليل، المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، المجلد 05، العدد 01، 2022.

استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات الدولية البيئية

4- ط د بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر- في تحضير الوظائف الواقع والأفاق في الجزائر 03 مارس 2020

5- رجاء عبد الله عيسى السالم وخوله رشيد حسن، الاقتصاد الأخضر طريق نحو التنمية المستدامة مع الإشارة إلى العراق (2004-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020.

6- زين حممة، الاقتصاد الأخضر- كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والتكنولوجي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 / العدد: 02، جويلية 2023.

7- زغواني ليلي و بودخد كرم، اصلاح الدعم الحكومي كإجراء لضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة جيجل الجزائر، المجلد 04 العدد 02-2021.

8- منى كشاط، خديجة حجاز، تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر- وتحقيق التنمية المستدامة- الواقع والآفاق المستقبلية-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة سطيف 1، مجلد 05 العدد 01 .

9- موسى حيدر طالب، مقداد جاسم عبد الكرعاوي، راني وضاح رحم، الاقتصاد الأخضر- تجارب دول أسيوية وعربية مع الإشارة إلى تحديات تطبيقه في العراق، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 05، ديسمبر 2021

ب- المنشورات الدولية

1- الأمم المتحدة للبيئة، الاستعراض العالمي المعني بالمشتريات العامة المستدامة لعام 2017.

2- بروتوكول بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي ملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي ECE/MP.EIA/2003/3 ص 01، وهو ناتج عن " اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي " التي وضعت في إيسبو، فنلندا، في 25 شباط/فبراير 1991، والمقرر 9/2(11/9) الذي اعتمدته أطراف الاتفاقية في صوفيا في 26 و 27 شباط/فبراير 2001.

3- تقرير منظمة التجارة والتنمية، من التعافي إلى المرونة البعد الانمائي

4- مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة، تطور واتجاهات المراجعة البيئية، ورقة ارشادية، نوفمبر 2007.

ج- مواقع الشبكية:

WWW.fao.org>online>SOCO>trade-agreements-impact-environment-2022 vu le 01/11/2023 h10.08